

# تقييم إرث مؤسسات بريتون وودز آراء نقدية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

أكتوبر 2023



## مقدمة بقلم مشروع بريتون وودز

أولا وقبل كل شيء يعرب مشروع بريتون وودز عن تعازيه لجميع الذين فقدوا أحبائهم في الزلزال المأساوي الذي ضرب المغرب ويأمل أن يتحد المجتمع الدولي في تقديم التضامن والمساعدة الفورية والطويلة الأجل للمتضررين من الكارثة.

سيعد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اجتماعاتهما السنوية في مراكش بالمغرب وهي الأولى في أفريقيا منذ 50 عامًا خلال ما وصفته وثيقة خارطة طريق التطور للبنك الدولي ورئيس البنك الدولي السابق ديفيد مالباش بأنه "أزمة التنمية". ومن المؤسف أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقارة على نطاق أوسع تتحمل وطأة الأزمة. أشار تقرير الأونكتاد عن حالة الاعتماد على السلع الأساسية لعام 2023 على سبيل المثال إلى أن نصف دول العالم المعتمدة على السلع الأساسية تقع في أفريقيا. وفي الوقت نفسه وجد تقرير عدم المساواة في العالم لعام 2022 أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي المنطقة الأكثر تفاوتًا في العالم، حيث يمتلك أعلى 10 في المائة من السكان 58 في المائة من الدخل. كما أن القارة والمنطقة معرضتان بشدة لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع - كما أوضحت الأحداث الأخيرة - بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. حتى الآن، هذا هو معيار السرد.

ومع ذلك تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقارة الأفريقية أيضًا مواقع للإبداع الهائل والتضامن والنضال المشترك والثروة الطبيعية - ناهيك عن "العائد الديموغرافي" الصحي. فكيف يمكن لقارة تتمتع بمثل هذه الإمكانيات التحفيزية أن تكون موضعاً لمثل هذا التغيير والتطلعات التحويلية غير المحققة؟

يهدف هذا المنشور إلى استغلال فرصة الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في المغرب لتقديم منظور غير عادي للأسف حول التناقض المذكور أعلاه. فهو يستكشف وفي الوقت عينه يكشف مدى تشكيل حياة سكان القارة وتقييدها - على عكس السرد المريح الذي يلقي اللوم بشكل مباشر على العوامل المحلية والافتقار إلى "الحكم الرشيد" أو "الافتقار إلى القدرات" - من خلال هياكل تتجاوز حدود سيطرتهم، وإلى حد كبير، خارجة عن سيطرة حكوماتهم.

تشير هذه المجموعة من المقالات التي كتبها مؤلفون إقليميون إلى أن الصعوبات التي يواجهها الفقراء والمهمشون في المنطقة والتحديات التنموية التي تواجهها دولها هي إلى حد كبير نتيجة لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبرامجهما الحالية والتاريخية التي تدعم نظام اقتصادي عالمي غير عادل واستخراجي.

ونأمل أن يساهم هذا المنشور ولو بقدر بسيط في حشد الدعوات الإقليمية والدولية لإصلاح هيكل الإدارة الاقتصادية غير العادل الذي يشكل فيه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عنصرين محوريين. وبينما يدرس المجلس التنفيذي للبنك الدولي خارطة طريق التطور ويعيد صندوق النقد الدولي النظر في مخصصات نظام الحصص الخاص به، نأمل أن يساعد هذا التجميع المتواضع أولئك الذين يطالبون بإصلاحات كبيرة قد تدعم حقا التحول الأخضر العادل والمنصف في القارة.



احتجاج في COP27 الذي تم الاحتفال به في شرم الشيخ في مصر في نوفمبر.  
مصدر الصورة: أوليفر كورنيليت / ميديا نينجا

## تجديد أم تقادم مخطط له (مدمر)؟ مؤسسات بريتون وودز على مفترق الطرق.

قلم ندونجو سامبا سيلا

وصندوق النقد الدولي في الفترة من 9 إلى 15 أكتوبر 2023 في مراكش في المغرب. إن اختيار القارة الأفريقية لنسخة هذا العام له بعد رمزي لن يفوته البعض.

والواقع أن المرة الأخيرة والوحيدة التي انعقد فيها هذا الاجتماع في القارة كانت في عام 1973 في نيروبي في كينيا أي قبل خمسين عاماً بالضبط. ومن أجل التحرك في الاتجاه الذي أشار إليه شعار هذا العام - العمل العالمي التأثير العالمي - فمن المهم بلا أدنى شك تشخيص الأخطاء التي حدثت واقتراح سبل الإصلاح.

### سياسة الهيمنة بدلا من الديمقراطية:

إن الخطيئة الأصلية التي اقترفتها مؤسسات بريتون وودز هي أنه منذ البداية لم يُنظر إليها على أنها منصات ديمقراطية متعددة الأطراف مكلفة بتوفير الصالح العام العالمي بل كأمر واقع كأدوات في خدمة هيمنة الأمم المنتصرة ومصالحها بالتحديد الولايات المتحدة قبل كل شيء. كتب الرئيس السابق للبنك الدولي يوجين بلاك في عام 1965 أن الغرض من المساعدات الخارجية هو خلق أسواق للسلع والخدمات الأمريكية وفرص الاستثمار للشركات الأمريكية وتعزيز ظهور نظام عالمي للمشاريع الحرة المفيدة للولايات المتحدة.<sup>1</sup>

كان هناك إرثاً تاريخياً جعل من إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي شأناً أوروبياً أميركياً منذ البداية: حيث يكون رئيس البنك الدولي أميركياً في حين يكون نائب الرئيس أوروبياً؛ والعكس بالنسبة لصندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من تنقيحها إلا أن الحصة وحقوق التصويت للدول الأعضاء في هاتين المؤسساتين لا تزال تركز حق النقض الضمني الذي تتمتع به الولايات المتحدة فضلاً عن دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة. فهي لا تعكس الوزن الديموغرافي للدول الأعضاء ولا حتى تطور الوزن الاقتصادي لكل منها على مدى العقود الثمانية الماضية. وبوسعنا أن نقول الشيء نفسه عن حقوق السحب الخاصة<sup>2</sup> التي يصدرها صندوق النقد الدولي. منذ إنشائها في عام 1969 تم تخصيص هذا الأصل الاحتياطي الدولي بين أعضائها على أساس اعتبارات الهيمنة. ويمكن رؤية النتيجة المؤسفة لهذا الوضع مع الإصدار الأخير لحقوق السحب الخاصة والذي حدث في خضم جائحة كوفيد-19. فقد حصلت البلدان المنخفضة الدخل التي كانت في أشد الحاجة إليها على حصة منخفضة للغاية (9 من أصل 650 مليار دولار) في حين حصلت البلدان الغنية التي لا تحتاج إليها بسبب درجتها الأكبر من السيادة النقدية على القسم الأكبر من هذه الحصة.<sup>3</sup> وبفضل حصتها البالغة 5 في المائة، حصلت القارة الأفريقية التي يبلغ عدد سكانها ما يقرب من 1.5 مليار نسمة على حقوق سحب خاصة جديدة أقل من ألمانيا التي يبلغ عدد سكانها 83 مليون نسمة.<sup>4</sup> وبما أن البلدان الغنية لا تعرف حقاً ماذا تفعل بحقوق السحب الخاصة، فإنها تحاول إعادة تدويرها في بلدان الجنوب لصالح شركاتها.<sup>5</sup>

يواجه العالم مجموعة من الأزمات المتداخلة (تكاليف المعيشة والديون وما إلى ذلك) علاوة على أزمة المناخ التي تؤثر على أولئك الذين لم يتسببوا فيها بشدة. بعد مرور ما يقرب من 80 عاماً منذ تأسيسها، من الواضح أن مؤسسات بريتون وودز والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي كانت مخيبة للآمال: فقد فشلت في إحداث تغيير نوعي ملموس في أفقر بلدان العالم كما أنها لم تحافظ على النظام الاقتصادي والمالي العالمي من الأزمات المتكررة. في أكتوبر 2023، ولأول مرة منذ 50 عاماً، تنعقد الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في القارة الأفريقية، وهي المنطقة التي عانت بلا شك كثيراً من سياسات مؤسسات بريتون وودز.

يعرض هذا المقال دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاقتصاد العالمي مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ إنشائهما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نموذجهما النيو ليبرالي الفاشل وأزمة المناخ والطريق إلى الأمام.

يعرض هذا المقال دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاقتصاد العالمي مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ إنشائهما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نموذجهما النيو ليبرالي الفاشل وأزمة المناخ والطريق إلى الأمام.

سلطت جائحة كوفيد-19 والتطورات التي أحدثتها الغزو الروسي لأوكرانيا الضوء على مجموعة من الأزمات المتعددة الأوجه والمتداخلة. تفاقمت الأزمة الصحية الأولية بسبب أزمة اقتصادية عالمية (ارتفاع تكاليف المعيشة وتدهور ظروف العمل وأزمات الديون في جميع أنحاء الجنوب العالمي وما إلى ذلك) على خلفية أزمة المناخ التي لها آثار خطيرة على البلدان ذات الموارد المحدودة ولا يمكن تحميلها المسؤولية عما يحدث لها.

يتطلب إيجاد حلول لهذه المشاكل العالمية إطاراً متعدد الأطراف للتنسيق والعمل وقد تم إنشاء مؤسسات بريتون وودز وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على وجه الخصوص لهذا الغرض في نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي ذلك الوقت كان هدفها العمل على إعادة البناء المنظم للاقتصاد العالمي الذي دمته الحرب. وبعد مرور ما يقرب من ثمانين عاماً منذ نشأتها، فمن الواضح أن مؤسسات الحكم العالمي هذه كانت مخيبة للآمال. فقد فشلت سياساتها في إحداث تغيير نوعي ملموس في أفقر بلدان العالم كما أنها لم تنجح في الحفاظ على النظام الاقتصادي والمالي العالمي من الأزمات المتكررة.

سيتمنى لأفريقيا وهي المنطقة التي عانت كثيراً بلا شك من سياسات مؤسسات بريتون وودز الفرصة لاستضافة الاجتماعات السنوية المشتركة للبنك الدولي

## التحيز النيو ليبرالي المدمر:

وبالإضافة إلى العجز الديمقراطي الصارخ في الإدارة الداخلية لهذه المؤسسات والاستخدام المتحيز سياسياً في كثير من الأحيان لأدواتها – كما شهدنا مع الفضيحة التي أحاطت بتصنيف تقرير ممارسة الأعمال<sup>6</sup> – هناك مسألة أكثر إثارة للقلق تتعلق بالتزام هذه المؤسسات بالعقائد النيو ليبرالية. وهناك مؤسسات ذات قدرات بحثية مترامية الأطراف تنتج كميات هائلة من المعلومات الاقتصادية وتتمتع باحتكار نسبي في إنتاج البيانات الاقتصادية العالمية ومع ذلك تصر على التوصية بسياسات غالباً ما تؤدي إلى نتائج عكسية وفي بعض الأحيان تتعارض مع العمل الذي نشرته بأنفسها. أدان الخبير الاقتصادي بيتر دويل “ممارسات صندوق النقد الدولي الخاطئة<sup>7</sup> في مجال الاقتصاد الكلي” واستقال منه في عام 2012 بعد أن لاحظ كيف تعامل صاحب العمل السابق بشكل صادم مع أزمة منطقة اليورو<sup>8</sup>.

ويفسر هذا التحيز السبب الذي يجعل السياسات التي يفضلها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تدور حول التحرير المالي والتجاري والخصخصة وتثبيت استقرار الاقتصاد الكلي، تضيف في أغلب الحالات إلى الشر الذي من المفترض أن تعالجه. وبالتالي فمن السهل أن نرى لماذا بلدان الجنوب التي تمكنت من الصعود إلى القمة هي تلك التي لم تتبع مبادئها مثل الصين وعدد من البلدان في جنوب شرق آسيا. وكثيراً ما أدى تنفيذ خطط التكيف الهيكلي في أمريكا اللاتينية وأفريقيا بين عامي 1980 و2000 إلى “عقود ضائعة” وإفقار السكان وتراجع التصنيع وخصخصة قطاعاتهم الاستراتيجية لصالح رأس المال الخاص من بلدان الشمال. ونتيجة لذلك استفادت هذه البلدان بشكل ضئيل من ازدهار المنتجات الأولية بين منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ومنتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد سارت معدلات نموها الاقتصادي المرتفعة جنباً إلى جنب مع زيادة في تحويلات الأرباح والأرباح والتدفقات المالية غير المشروعة ومخزون الديون المقومة بالعملة الأجنبية<sup>9</sup>. ومن المؤكد أن السياسات البديلة التي تركز على التحول البيئي وتعبئة الموارد المحلية كانت ستؤدي إلى نتائج مختلفة لو شجعتها المؤسسات المالية الدولية.

عندما أوقفت جائحة كوفيد-19، وهي حدث يشبه البجعة السوداء، هذا النمط من التراكم المدفوع أولاً بطفرة المنتجات الأولية ثم المديونية السيادية لحاملي السندات من القطاع الخاص والدائنين الثنائيين الجديدين مثل الصين – كل هذا على خلفية السياسات النقدية غير التقليدية في بلدان الشمال – أتت استجابة مؤسسات بريتون وودز غير كافية على الإطلاق. وفي مقابل مساعدته فرض صندوق النقد الدولي سياسات تقشفية على الحكومات التي كانت بحاجة إلى إنفاق المزيد للتعامل مع العواقب الصحية والاقتصادية للجائحة<sup>10</sup>. وفي مواجهة المهمة الحتمية المتمثلة في إعادة هيكلة الديون السيادية التي أصبحت غير قابلة للسداد، في سياق أصبح أكثر تعقيداً بسبب التغيير في تكوين دائني بلدان الجنوب العالمي، كانت نتائج مبادرات مجموعة العشرين تحت مسؤولية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مثل مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين والإطار المشترك مختلطة إلى حد كبير. وفي مقابل دعم صندوق النقد الدولي فُرضت تخفيضات عقابية للغاية على الإنفاق على دول مثل زامبيا وغانا اللتين عجزت كل منهما عن سداد أقساط ديونها الخارجية وتشاد أيضاً. وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي على سبيل المثال من المفترض أن تحقق تشاد فوائض

أولية (فوائض في الميزانية قبل مدفوعات الفائدة) تتراوح بين 5% إلى 8% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من الآن وحتى عام 2028.<sup>11</sup> ربما يكون هذا النمط التراجعي الاجتماعي من “التكيف” هو أفضل طريقة لتعزيز وضع الدولة الأقل نمواً التي تقوم بتحويل مواردها القليلة لمواجهة التهديد الجهادي. وفي أغلب أنحاء القارة تعتبر تخفيضات الميزانية الحكومية التي أوصى بها صندوق النقد الدولي وخاصة فيما يتعلق بإعانات دعم الغذاء والطاقة غير منطقية اقتصادياً ومدمرة على المستوى الاجتماعي. في مثل هذه الظروف قد يتساءل المرء عما إذا كان صندوق النقد الدولي يعمل من أجل تحقيق الاستقرار العالمي أو ما إذا كانت مهمته تعزيز الانتفاضات الاجتماعية على رأس خصخصة الأصول العامة كما يمكن ملاحظة حصول ذلك في مصر.<sup>12</sup>

## مقاومة خطيرة:

## جعل التمويل الخاص العالمي المنقذ للمناخ:

ونظراً للسجل السيئ الذي تتمتع به المؤسسات المالية الدولية بخصوص تعزيز التنمية الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم واستقرار النظام المالي العالمي، فإن النجاح المستدام على جبهة المناخ يبدو مشكوكاً فيه ورغم أن البنك الدولي نجح تدريجياً في جعل نفسه أكبر مزود للتمويل المناخي للدول النامية<sup>13</sup> على مستوى العالم فإن نهجه يتعرض لانتقادات واسعة النطاق. فهو يواصل دعم مشاريع الوقود الأحفوري<sup>14</sup> ويميل إلى المبالغة<sup>15</sup> في حجم تمويله للمناخ<sup>16</sup> ومن الواضح أن نسبة كبيرة من هذه الأموال يتم توجيهها إلى مشاريع لا علاقة لها بالمناخ أو أخرى يكون تأثيرها على المناخ غير واضح<sup>17</sup>.

والأمر الأكثر إثارة للقلق من الغسل الأخضر هو المقاومة الرامية إلى جعل التمويل الخاص العالمي الفاعل الرئيسي المسؤول عن حل أزمة المناخ وتسهيل تحول الطاقة. وكجزء من أجندة تعظيم التمويل من أجل التنمية، حدد البنك الدولي لنفسه دور مرافقة التمويل الخاص العالمي إلى المشاريع “القابلة للاستثمار” أي تلك التي تستوفي مواصفات المخاطر والعائد المرغوبة من وجهة نظر المستثمرين المؤسسيين مثل شركات إدارة الأصول وصناديق التقاعد وشركات التأمين وما إلى ذلك. ويتطلب نموذج التنمية هذا، الذي أطلقت عليه البروفيسورة دانيلا جابور اسم “إجماع وول ستريت” من الحكومات تكيف أطرها المالية الكلية والتنظيمية مع متطلبات الاستثمار في التمويل الخاص العالمي من خلال حمايتها من المخاطر التعاقدية والسياسية والمخاطر المتعلقة بالعملة والطلب.<sup>18</sup>

وفي حين يروج إجماع وول ستريت لدولة نشطة تعمل على تقليل المخاطر في خدمة التمويل الخاص العالمي، فمن عجيب المفارقات أنه يحصرها في إطار مالي كلي محافظ مالياً ونقدياً. وإذا أخذنا حالة الشركات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع الطاقة التي يشجعها البنك الدولي فإن التجربة تظهر أن هذا النوع من النهج ينطوي على مخاطر كبيرة على الميزانية – وهو ما أبرزه صندوق النقد الدولي<sup>20</sup> في بعض الأحيان – ولا يحقق بالضرورة نتائج أفضل من المشاريع التي تمولها الحكومات نفسها وتنفذها أيضاً.

ومما يندر بالسوء، أنه بالشراكة مع البنك الدولي وغيره من مؤسسات تمويل التنمية، أصبح المغرب، البلد المضيف للاجتماعات السنوية لعام 2023، وجيرانه الآخرين في شمال إفريقيا، أرضاً مميزة لـ “الاستيلاء على (الأراضي) الخضراء” و“الاستخراج الأخضر” و“استعمار الطاقة” وما إلى ذلك.<sup>21</sup>

ديون الحكومات التي أصبحت معسرة ودعم جهود التحول الهيكلي لأعضائها و(4) تعزيز إطار مالي كلي يمكن من تحقيق أهداف المناخ بطريقة تأخذ في الاعتبار المسؤوليات غير المتساوية بين أعضائها واحتياجاتهم المختلفة. وبدون هذه التغييرات فإن مؤسسات بريتون وودز تخاطر بأن تصبح دون أهمية أو ما هو أسوأ من ذلك أن تقع في حالة من التقادم المدمر. والآن أصبحت الكرة أكثر من أي وقت مضى في ملعب دول مجموعة السبع وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا والأمر متروك لهم أن يدركوا أن نموذج "بريتون وودز" قد تجاوز سنه ولم يعد متوافقاً مع المتطلبات المعاصرة.

## الطريق الى الامام:

وفي الوقت الذي تعتزم فيه القوى العالمية الناشئة التي تشكل مجموعة البريكس اقتراح نظام اقتصادي ومالي متعدد الأقطاب<sup>22</sup> يقع على عاتق مؤسسات بريتون وودز بإجراء التحديثات. وبالإضافة إلى الحاجة إلى (1) حكم داخلي أكثر ديمقراطية يجب عليها (2) التخلص من الدوغمائية النيو ليبرالية عندما يتعلق الأمر بصياغة

السياسات الاقتصادية و(3) تكييف أدواتها بهدف منع أزمات الديون السيادية وتسهيل عملية إعادة هيكلة

- 13 World Bank, *A Closer Look at World Bank Group Climate Finance, 2022*, accessed 13 September 2023.
- 14 The Big Shift Global, *Investing in Climate Disaster: World Bank Finance for Fossil Fuels, 2022*.
- 15 Oxfam, *Unaccountable Accounting: The World Bank's unreliable climate finance reporting, 2022*.
- 16 Bank Information Center, *Behind the Numbers: Deconstructing the World Bank's Climate-Finance Claims, 2019*.
- 17 A. Williams, "Hundreds of World Bank climate projects have no direct connection to climate, research finds", *Financial Times*, 15 June 2023.
- 18 D. Gabor, "The Wall Street Consensus", *Development and Change*, 52 (2021), 429-459.
- 19 Group d'etudes geopolitiques, "Planting budgetary time bombs in Africa: the Macron Doctrine en Marche", 23 December 2020.
- 20 M. Fouad et al., *Mastering the Risky Business of Public-Private Partnerships in Infrastructure*, International Monetary Fund, 10 May 2021.
- 21 H. Hamouchene and Katie Sandwell, *Dismantling Green Colonialism: Energy and Climate Justice in the Arab Region*, Pluto Press, 2023.
- 22 P. Nogueira Batista Jr., *The BRICS and the Financing Mechanisms They Created*, Anthem Press, 2021.

- 1 Eugene R. Black Papers, Hargrett Rare Book and Manuscript Library, University of Georgia Libraries.
- 2 Bretton Woods Project, *What are Special Drawing Rights (SDRs)?*, December 2021.
- 3 H. Kharas and M. Dooley, *Debt service risks, Special Drawing Rights allocations, and development*, Center for Sustainable Development at Brookings, 2021.
- 4 M. Plant, *The EU, Africa, and SDRs: More Can Be Done*, Center for Global Development, 10 February 2022.
- 5 Plant, *The Best Options for Recycling SDRs*, Center for Global Development, 25 May 2022.
- 6 L. Linsi, "The World Bank had to scrap its popular business report. That says a lot about the politics of numbers", *Washington Post*, 15 October 2021.
- 7 *Financial Times*, "Macroeconomic malpractice in action", 4 January 2019.
- 8 L. Wroughton, "IMF economist accuses Fund of suppressing information", *Reuters*, 21 July 2012.
- 9 N. Samba Sylla, "From a marginalised to an emerging Africa? A critical analysis", *Review of African Political Economy*, 41:sup1 (2014).
- 10 N. Tamale, *Adding Fuel to Fire: How IMF demands for austerity will drive up inequality worldwide*, Oxfam, 2021.
- 11 International Monetary Fund, *World Economic Outlook Database, 2023*, accessed 13 September 2023.
- 12 *Al Jazeera*, "Will Egypt's asset sale get it out of its economic hole?", 25 July 2023.

## لكي يتمكن صندوق النقد الدولي من تحقيق أهدافه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإنه يحتاج إلى إصلاح بقلم ليلى الحاج وشيرين طلعت

أوضاعهم المالية بشكل أكبر بسبب ارتفاع تضخم أسعار الغذاء الذي قوض الأمن الغذائي (ربما نلاحظ أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أكثر مناطق العالم التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتعتمد بشكل كبير على الواردات) وأضر بالفقراء أكثر من غيرهم. ويتحمل الناس العاديون آثار هذا النقص الذي هو نتيجة للأنظمة المالية والتجارية العالمية المبنية على تاريخ من الاستخراج الاستعماري والمضاربة المالية مع الضروريات الأساسية.

### إن الديون والتكيف الهيكلي يخلقان دوامة لا تنتهي من تقويض التنمية:

فرض صندوق النقد الدولي تخفيضات في الإنفاق العام والخصخصة وانخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار الفائدة وتحرير التجارة زاعماً أن هذه السياسات ستؤدي إلى النمو الاقتصادي والاستقرار وبالتالي تفيد المجتمع ومع ذلك فشلت هذه التدابير مراراً وتكراراً في تحسين حياة الناس.<sup>5</sup> في أبريل من هذا العام على خلفية ارتفاع التضخم وشروط التمويل الأكثر صرامة وارتفاع مستويات الديون أوصى صندوق النقد الدولي بالحفاظ على سياسة مالية متوافقة مع المبادئ التوجيهية للبنك المركزي لتعزيز الأسعار والاستقرار المالي.<sup>6</sup>

ومع ذلك، فإن الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تملك سوى حيز مالي محدود للغاية للتعامل مع الأزمات المتعددة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية، وفي حين أن السياسات الكلية التي تم اختيارها لإعطاء الأولوية للاستقرار وسداد الديون – النمو الفعلي نادراً – تعمل في الممارسة العملية غالباً على توسيع فجوة التفاوت.

وفي مصر، فرض صندوق النقد الدولي ضريبة عامة على المبيعات وزيادة في الرسوم الجمركية ورسوم الخدمات العامة في عام 1991 "لتنظيف" المالية العامة وخفض الإنفاق العام، مما أدى<sup>7</sup> إلى ارتفاع أسعار الخدمات العامة. وبعد مرور ثلاثين عاماً، في ديسمبر/كانون الأول 2022، وافق صندوق النقد الدولي على القرض الأخير بقيمة 3 مليارات دولار في حين لا يزال 60% من سكان مصر يعانون من الفقر أو معرضين للخطر.

ويهدف القرض إلى مساعدة مصر على تحقيق توازن الاقتصاد الكلي والقدرة على تحمل الديون وهو الهدف الذي فشل برنامجان سابقان في عامي 2016 و2020 في تحقيقه. وبدلاً من دعم القدرة على تحمل الديون، شجعت برامج صندوق النقد الدولي موجة من الاقتراض الثقيل من قِبَل حكومات غير ديمقراطية غالباً الأمر الذي أثار تساؤلات حول شرعية الدين. وخلال برنامج 2016 زاد الدين الخارجي بنسبة 20% سنوياً.

ويبدو أن المفاوضات الأخيرة بين تونس وصندوق النقد الدولي بشأن الحصول على قرض معرضة للخطر بشكل متزايد لأن صندوق النقد الدولي يطالب برفع الدعم الحكومي عن المنتجات الأساسية بما في ذلك الوقود وهو ما أدى إلى اضطرابات اجتماعية في الماضي ومن المرجح أن يحدث ذلك مرة أخرى.<sup>9</sup>

على مدار عقود من الزمن عانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من عواقب النموذج النيوليبرالي الذي فرضته المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي. فمن برامج التكيف الهيكلي في الثمانينات إلى الشروط الحالية المرتبطة بأي برنامج لصندوق النقد الدولي شهدت المنطقة المزيد من التخفيضات في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم وأزمات الديون الدورية وعدم الاستقرار الاجتماعي.

يحتاج صندوق النقد الدولي إلى إصلاح عاجل من أجل الاستجابة بشكل أفضل لأزمات الديون والمناخ الحالية بطريقة تلبى احتياجات شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدلاً من تقويض ظروفهم المعيشية وانتهاك القوانين الدولية لحقوق الإنسان.

يرى هذا المقال أن السياسات التي يدعمها صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد سببت الزيت على نار التشف واندماج الأمن الغذائي والضعف فضلاً عن عدم المساواة بين الجنسين.

ويشير إلى أن فشل برامج صندوق النقد الدولي في تحقيق التحول الاقتصادي والتنمية المطلوبين بشكل عاجل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي على المدى الطويل في المنطقة والعالم على حد سواء يدل على الحاجة إلى نظام أكثر عدالة قادر على توفير ظروف معيشية كريمة لجميع الناس وليس فقط للأقوى.

لقد فرض صندوق النقد الدولي نموذجاً تنموياً ليبرالياً جديداً على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ الثمانينات مع شروط وبرامج التكيف الهيكلي التي دفعت معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى إعطاء الأولوية للأرصدة المالية وسداد الديون مما أدى إلى تخفيضات حادة في الإنفاق العام وتآكل قدرة الدولة لتوجيه السياسة الاقتصادية. وكانت النتيجة استمرار الاعتماد على السلع الأساسية وأزمات الديون الدورية وعدم الاستقرار الاجتماعي ويعني هذا أيضاً تدهور الظروف المعيشية للشعب<sup>1</sup> - وخاصة النساء - وانخفاض عائدات الضرائب مما يؤدي إلى المزيد من تقليص قدرة الدولة.<sup>2</sup>

وفي تونس، أنقل برنامج التكيف الهيكلي لعام 1986 كاهل الفئات الأكثر حرماناً وذلك بسبب الارتفاع الكبير في تكاليف الصحة والتعليم وتوسيع القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.<sup>3</sup> يعود تاريخ برامج صندوق النقد الدولي في الأردن إلى عام 1989 ومع ذلك فإن برنامج القروض الأخير لعام 2016 لا يزال يعكس نفس الوصفة السياسية في حين أن الفقر لم يتحسن إلا بالكاد وقد تم هزال أنظمة الضمان الاجتماعي.<sup>4</sup>

وبدلاً من الاستثمار في الخدمات الحيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم ومعالجة تغير المناخ وفقاً لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان تكافح العديد من دول المنطقة من أجل سداد القروض. وقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم

فجوة التفاوت، وأن يأخذ في الاعتبار بشكل أفضل جوانب الحكم الوطني مثل سيادة القانون والفساد وحقوق الإنسان.

ولا بد من ترجمة استراتيجية الصندوق الجديدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين إلى تعديلات ملموسة لنصائحه المتعلقة بالسياسات عندما يكون من المحتمل حدوث تأثيرات ضارة. إن فشل برامج صندوق النقد الدولي في تحقيق التحول الاقتصادي المطلوب بشكل عاجل والتنمية اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي على المدى الطويل سواء في المنطقة أو على المستوى العالمي يبرهن على الحاجة إلى نقل السلطة من الصندوق إلى محافل متعددة الأطراف أكثر ديمقراطية مثل الأمم المتحدة.

وإذا أردنا تجنب المزيد من الصراعات الاجتماعية والمصاعب وزعزعة الاستقرار، فإننا في حاجة ماسة إلى نظام أكثر عدالة قادر على توفير ظروف معيشية كريمة لجميع الناس وليس فقط للأقوى. ومن الضروري أن تأخذ بلدان الشمال العالمي مخاوف الجنوب على محمل الجد وأن ترسم هذا المسار الجديد.



احتجاج ضد قرض صندوق النقد الدولي في وسط المدينة في القاهرة في 29 أغسطس 2012.

## أولويات الإصلاح من أجل توفير حيز مالي أكبر: الحوكمة والرسوم الإضافية:

من الممكن أن تؤدي بعض الإصلاحات التي يمكن تنفيذها بسهولة إلى تحسين هذا الوضع. الأول هو إلغاء الرسوم الإضافية التي يفرضها الصندوق وهي الرسوم الإضافية المفروضة على البلدان المثقلة بالديون علاوة على أقساط الفائدة المعتادة ورسوم الخدمة. تدفع حاليًا 16 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك مصر وتونس والأردن، رسومًا إضافية ومن المتوقع<sup>10</sup> أن يرتفع العدد إلى 30 بحلول عام 2025.

ومع ذلك، فإن الدخل السنوي لصندوق النقد الدولي من هذه الرسوم الإضافية يمثل نسبة ضئيلة لا تتجاوز 0.18 في المائة من إجمالي موارده المتاحة للإقراض.<sup>11</sup> إن إلغاء هذه السياسة من شأنه أن يمنح البلدان المثقلة بالديون فرصة لالتقاط الأنفاس في حين لا يؤثر إلا بالكاد على الموارد المالية للصندوق.

إن إضفاء الطابع الديمقراطي على إدارة الصندوق في المراجعة السادسة عشرة المقبلة للخصص أمر ضروري لإعطاء صوت أكبر لدول الجنوب العالمي ودعم توزيع أكثر عدالة لحقوق السحب الخاصة تجاه أولئك الذين يحتاجون إليها أكثر.

ومرة أخرى، يقوم صندوق القدرة على الصمود والاستدامة الذي أنشأه الصندوق لإعادة توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة لعام 2021 بذلك في شكل قروض. وبدلاً من تقديم حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة كمورد غير مسببة للديون، أدى صندوق القدرة على الصمود والاستدامة إلى زيادة تعقيد مشاكل الديون في العديد من البلدان المنخفضة الدخل التي تحاول معالجة تغير المناخ.

## التضامن الدولي شرط أساسي لمعالجة الأزمات المتعددة:

وقد ساهمت السياسات التي يدعمها صندوق النقد الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صب الوقود على نار التقشف وانعدام الأمن الغذائي والضعف فضلاً عن عدم المساواة بين الجنسين حيث تضطر المرأة إلى تعويض الركود الذي خلفته الدولة المتدهورة. ويتعين على صندوق النقد الدولي أن يوقف على الفور سياسات الرسوم الإضافية والشروط التي تؤدي إلى اتساع

- 6 F. Caselli et al., "La politique budgétaire peut favoriser la stabilité économique et remédier aux risques qui pèsent sur les finances publiques", *IMF blog*, 12 April 2023.
- 7 L. Blin, "Le programme de stabilisation et d'ajustement structurel de l'économie égyptienne", *Égypte/Monde arabe*, 9 (1992), 13-46.
- 8 K. Rehbein, *The IMF programme in Egypt: Bailout for Egypt of the IMF?*, Erlansjahr, 2023.
- 9 *Le Monde Afrique*, "en Tunisie, les négociations avec le FMI sont 'complètement à l'arrêt'", 26 July 2023.
- 10 Latindadd, *FMI mantiene su innecesaria imposición de sobrecargos a países en mayor necesidad*, 21 December 2022.
- 11 J. P. Bohoslavsky et al., "IMF's Surcharges as a Threat to the Right to Development", *Development (Rome)*. (2022); 65(2-4), 194-202.

- 1 H. A. Nassar, "Quelques conséquences sociales des programmes d'ajustement structurel", *Égypte/Monde arabe*, 12-13 (1993), 145-177; UNESCO, *Effets des programmes d'ajustement structurel sur l'éducation et la formation*, 1995.
- 2 A. Bouzaïene, *La justice fiscale en Tunisie : un idéal piétiné par les politiques d'endettement*, Al Bawsala/PSI/Friedrich Ebert Stiftung, 2021; S. Khiari, *Désengagement de l'État et désocialisation*, in *Tunisie: le délitement de la cité. Coercition, consentement, résistance*, Paris: Karthala, 2003, p. 75-100.
- 3 S. Chaker, "Impacts sociaux de l'ajustement structurel: cas de la Tunisie", *Nouvelles pratiques sociales*, 10(1) (1997), 151-162.
- 4 A. Shah, *Structural Adjustment—a Major Cause of Poverty*. Retrieved from Global Issues, 24 March 2013.
- 5 Ibid; D. Dollar and J. Svensson, "What Explains the Success or Failure of Structural Adjustment Programmes?" *The Economic Journal* 110, no. 466 (2000), 894-917; M. Thomson, A. Kentikelenis and T. Stubb, "Structural adjustment programmes adversely affect vulnerable populations: a systematic-narrative review of their effect on child and maternal health", *Public Health Rev* 38, 13 (2017); J. Kaiser, *Interfering in national sovereignty*, retrieved from D+C, 2018; Reuters, "Economic growth in Middle East, Central Asia to slow amid global challenges", 3 May 2023.

## الأمن الغذائي في أفريقيا من منظور نسوي

بقلم ليونيدا أودونجو

يعتبر الأمن الغذائي وهو موضوع الساعة في أزمة تكلفة المعيشة العالمية التي يشوبها ارتفاع التضخم قضية مبنية على النوع الاجتماعي. إن استمرار انتشار النظام الأبوي يعني أن السيطرة على الموارد الطبيعية مثل الأرض وهي أساس إنتاج الغذاء تقع في الغالب في أيدي الرجال. وبينما تواجه كينيا احتجاجات حول ارتفاع الضرائب وتكاليف المعيشة يجب الاعتراف بالتقسيمات المستمرة بين الجنسين في العمل والملكية ومعالجتها في سياق الحقائق الاستعمارية وما بعد الاستعمارية. يوضح هذا المقال الدور المركزي الذي لعبه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في خلق مثل هذه الظروف من خلال التكيف الهيكلي التاريخي وشروط القروض الحالية التي تركز على التشف.

تعتبر كينيا أبوية كمعظم البلدان في أفريقيا وهذا يعني أن الرجال يسيطرون على الموارد الطبيعية مثل الأرض وهي أساس إنتاج الغذاء. على الرغم من الدستور التقدمي الذي يتحدث عن المساواة لا تزال المرأة تعاني عندما يتعلق الأمر بملكية العقارات إذ تمتلك 1% فقط من النساء سندات ملكية الأراضي باسمهن و5% فقط من النساء يملكن ممتلكات مشتركة مع أزواجهن. يعيش 72% من سكان كينيا في المناطق الريفية وأغلبهم من النساء.

إن عدم المساواة بين الجنسين متعددة الجوانب ومقارنة بالرجال لا تستطيع المرأة الحصول بسهولة على التسهيلات الائتمانية لأنها لا تملك ضمانات حيث أن سندات ملكية الأراضي العائلية عادة ما تكون باسم زوجها ويتم توريثها على طول نسب الذكور في حين تُمنع النساء بشدة من الحصول على الأراضي ويعاقبن اجتماعياً بسبب ذلك. كما أن الوصول إلى المعلومات حول إنتاج الغذاء وفرص التدريب يعتمد على النوع الاجتماعي حيث تفتقر النساء إلى الوقت بسبب الحرث والمسؤولية عن الأعمال المنزلية. تحدد القوة من ينتج ماذا ومتى. يسيطر الرجال في العديد من الأسر على المحاصيل النقدية والماشية ذات القيمة الأعلى وعلى الرغم من قيام النساء بالجزء الأكبر من العمل الزراعي فإن الرجال يسيطرون على عائدات المبيعات. تعرضت النساء للعنف القائم على النوع الاجتماعي عند بيع المنتجات الزراعية دون موافقة أزواجهن أو أجبرن على ممارسة الجنس مقابل الحصول على الموارد الطبيعية المحدودة بسبب تغير المناخ.

تفاقم أزمة تكلفة المعيشة بسبب الإصلاحات الضريبية التي يدعمها صندوق النقد الدولي:

وبالإضافة إلى هذه التفاوتات الهيكلية في الحصول على الأراضي تشعر النساء الآن بوطأة ارتفاع تكاليف المعيشة وارتفعت أسعار السلع الأساسية مثل السكر وزيت الطهي والقمح منذ بدء الحرب في أوكرانيا. وقد تفاقم هذا بسبب الاعتماد على الواردات على الرغم من وفرة الأراضي الصالحة للزراعة وأدى إلى

موجات من الاحتجاجات في أوائل عام 2023 مع تدهور مستويات التغذية وتناول السعرات الحرارية بين الأسر واضطر العديد من بائعي المواد الغذائية غير الرسميين - غالباً من النساء - إلى إغلاق أبوابهم بسبب ارتفاع تكاليف المدخلات.

لا يمكننا أن نتحدث عن عدم المساواة الغذائية بين الرجال والنساء في كينيا دون تحليل تاريخ الأرض خلال فترات الاستعمار وما بعد الاستعمار. ويدل إنشاء المحميات المحلية - المستوطنات المخصصة للأفارقة في ظل الاستعمار البريطاني - على أن زراعة الكفاف في أفريقيا بشكل عام وفي كينيا بشكل خاص تضررت. كما أثرت العبودية في المنطقة الساحلية في كينيا سلبيًا على الزراعة المحلية حيث تم ترحيل الأشخاص الأصحاء بعيداً. خلال حقبة الاستعمار تم تقديم خطة سوينرتون كخطة زرقاء لـ "تحديث" الزراعة الأفريقية وتم تخصيص 7 ملايين جنيه إسترليني لهذا الغرض كما وأدخلت توحيد الأراضي فأصبحت الأرض مملوكة من عدد قليل من الناس.<sup>1</sup> كما تم إصدار سندات الملكية وأدى ذلك إلى حرمان أولئك الذين فقدوا أراضيهم أثناء عملية الدمج والتي كان هدفها الأراضي الخصبة. وظهرت مجموعة جديدة من المزارعين "التقدميين" الذين يمكن أن تقدم لهم الإدارة الاستعمارية البريطانية الائتمان ويسمح لهم بزراعة المحاصيل النقدية. كان خطة سوينرتون تهدف إلى خلق 600.000 مزارع أفريقي كفو.<sup>2</sup> ومع ذلك أدى هذا إلى زيادة عدم المساواة في الأراضي وأثر على إنتاج الغذاء. كان فقدان الأرض يعني عدم القدرة على إنتاج الغذاء وهاجر أولئك الذين فقدوا الأرض إلى أراضٍ أخرى صالحة للزراعة بشكل أقل.<sup>3</sup>

أدخل قانون المالية لعام 2023 ضرائب جديدة وزاد ضريبة القيمة المضافة من 8 في المائة إلى 16 في المائة على المنتجات النفطية باستثناء غاز البترول المسال. ويتوافق القانون مع شروط مؤسسات بريتون وودز كشرط مسبقة للحصول على القروض. ويضيف القانون أيضاً مزيداً من المشاكل إلى الوضع الحساس بالفعل لا سيما مع زيادة ضريبة القيمة المضافة التي تؤثر على ميزانيات الغذاء الأسرية والنساء اللواتي يعشن من اليد إلى الفم. وتؤثر زيادة ضريبة القيمة المضافة بشكل مباشر على قطاع النقل والصناعات والقوة الشرائية للكينيين والتي تحدد استهلاك الغذاء داخل الأسر. تشير التجربة في كينيا إلى أنه كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت تكاليف الغذاء أيضاً وفي حين تزداد الضريبة فإن الرواتب والأجور غالباً ما تظل ثابتة.

نظام اقتصادي غير متكافئ يقوض الأمن الغذائي:

وقد أدى إدخال اقتصادات المحاصيل النقدية وسندات ملكية الأراضي إلى الملكية الفردية للأراضي وزيادة قيمة الأراضي. لم تتم إعادة توزيع الأراضي أثناء الاستقلال واستولت النخبة<sup>4</sup> على مساحات كبيرة من الأراضي مما أدى إلى حرمان الملايين من الأراضي والاستيلاء على أراضيهم.

لا تزال المرأة الأفريقية تعاني من الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي التي



العام لسداد الديون المقومة في كثير من الأحيان بالعملات الأجنبية. وكما أشار معهد المساءلة الاجتماعية فإن كينيا لا تحصل على ما يكفي من الدخل الأجنبي من الصادرات والتحويلات المالية، وبالتالي، لا يمكنها إدارة فاتورة الواردات وسداد الديون ومدفوعات الفائدة.<sup>13</sup> ويؤدي عدم كفاية الدخل إلى اضطراب كينيا إلى اقتراض المزيد باعتباره الدخل الوحيد لزيادة القدرة على الوصول إلى الموارد الأجنبية، مما يؤدي بالتالي إلى وقوعها في فخ الديون. ويشير معهد المساءلة الاجتماعية إلى أنه كلما زاد الدين العام في كينيا بالعملة الأجنبية، كلما زاد الضغط على سعر الصرف، مما يجعل السلع المستوردة باهظة الثمن وبعيدة عن متناول معظم الكينيين. هناك حاجة إلى تحول جذري في معالجة انعدام الأمن الغذائي ومعالجته باستخدام عدسة نسوية. وسيساعد ذلك في حل التحديات العميقة الجذور الموجودة في النظم الغذائية في كينيا وأفريقيا. إن الغذاء ظاهرة اجتماعية ومعالجة قضية اجتماعية بنموذج أعمال نيو ليبرالي يؤدي إلى إدامة اضطهاد الفئات المهمشة بالفعل، وخاصة النساء والفتيات. تحتاج البلاد إلى إصلاح زراعي حقيقي، يعالج حالة من لا يملكون أرضاً والذين يستولون على الأرض لأنه بدون أرض لا يوجد غذاء وبدون غذاء لا توجد حياة.



نساء يحرثن الأرض في شرق كينيا.

طرحتها مؤسسات بریتون وودز في الثمانينات والتسعينات. وفي أعقاب ذلك في كينيا توقفت الخدمات التي كانت تقدمها الدولة للمزارعين مثل الإرشاد الزراعي والإعانات بسبب تدابير التقشف المفروضة. وأدت سياسات تحرير السوق إلى إغراق المنتجات النهائية من أوروبا وأجزاء أخرى من العالم، مما أدى إلى تدمير الصناعات الناشئة وتسبب في فقدان الوظائف مما أثر بشكل مباشر على القوة الشرائية للناس. وأدت شروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المرتبطة بالقروض إلى تقليص القوى العاملة، وفقدان الوظائف وانعدام الأمن الوظيفي لملايين العمال مما أدى إلى إغراقهم في حالة من عدم اليقين الاقتصادي وتفاقم الفقر. وتم استبدال الخدمات الحكومية بالقطاع الخاص في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو الملكية الخاصة بالكامل.<sup>5</sup> وتمت خصخصة السلع الأساسية الضرورية للبقاء، مثل المياه، مما زاد العبء على المجتمعات الفقيرة. بالإضافة إلى ذلك لعبت مؤسسات بریتون وودز دوراً مهماً في توسيع الديون في القارة. يستمر الدين الخارجي لكينيا في التضخم مما يجعل حياة الكينيين أكثر صعوبة بسبب ارتفاع الضرائب بالإضافة إلى أسعار الفائدة. وتشير السنة المالية 2022-2023 (المؤرخة في 30 يونيو 2023) إلى أن عبء الدين العام يبلغ 70.75 مليار دولار.<sup>6</sup> وتبلغ أعباء الديون والفوائد في البلاد 72.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 28 في المائة من الإيرادات بحلول عام 2023، مقارنة بـ 65 في المائة في عام 2020.<sup>7</sup> وبلغت إيرادات الفترة نفسها 14.4 مليار دولار أمريكي.<sup>8</sup> يعني ارتفاع الديون فرض المزيد من الضرائب وهو ما يكون مصحوباً في كثير من الأحيان بتدابير التقشف التي تفرضها مؤسسات بریتون وودز مثل خفض الإنفاق على التعليم<sup>9</sup> وتقليص القوى العاملة في الخدمة المدنية.<sup>10</sup> وفي حالة كينيا أشار بيان صحفي صادر عن وزارة الخزانة إلى الالتزام بخفض الميزانية بمبلغ 300 مليار شلن كيني.<sup>11</sup> وكثيراً ما يقع العبء الثلاثي المتمثل في الضرائب وارتفاع تكلفة السلع والخدمات على عاتق النساء اللواتي يتحملن مسؤولية استهلاك الأسرة من الغذاء والتغذية ويعني ذلك أيضاً إجراء تخفيضات في الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية حيث يجب على الحكومات إعطاء الأولوية لسداد الديون على الاستثمارات الاجتماعية. وارتفعت نفقات خدمة الدين في كينيا من 6.8 مليار دولار في 2021/22 إلى 10.4 مليار دولار في السنة المالية 2022/23. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يرتفع هذا المبلغ إلى 14.4 مليار دولار في 2024/25.<sup>12</sup> فتعيق الديون سيادة الغذائية لأنه بدلا من ضمان حصولها على الغذاء الكافي، تضطر البلدان إلى مواجهة زيادة الإيرادات المحلية وخفض الإنفاق

9 D. Muchunguh and Paul Wafula, "Why Nairobi, Moi and Kenyatta universities ate on IMF's radar", idem 15 April 2021.  
10 G. Nganga, "IMF pushes Kenya to overhaul three top institutions", idem 22 April 2021.  
11 Treasury Government of Kenya, idem 2023, accessed 18 September 2023.  
12 Nation Africa, "Kenya's public debt stock crosses the \$72 billion mark", idem 7 February 2023.  
13 The Institute of Social Accountability, idem 2023, accessed 18 September 2023.

1 M. L. Kilson Jr., "Land and Politics in Kenya: An Analysis of African Politics in a Plural Society", *Western Political Quarterly*, 10(3) (1957), 559-581  
2 Ibid.  
3 Business Daily, *Colonialists' failed zero-sum game behind Kenya's land problems*, 18 May 2017.  
4 E. Kibii, "White Settlers, Black Colonialists and the Landless Majority", idem 4 September 2021.  
5 IMF, idem 17 July 2023, accessed 18 September 2023.  
6 *Africanews*, "Kenya's public debt raises by a record \$10.8 billion", 16 August 2023.  
7 Ibid.  
8 J. Amboko, "KRA collects Sh2.17 trillion, misses annual revenue target by Sh107 billion", idem 15 July 2023.

## كيف أصبح صندوق النقد الدولي جزءاً من مشكلة مصر؟

بقلم عمرو عدلي

## دواء صندوق النقد الدولي التقشفي: مرير وغير فعال:

طلبت مصر في عام 2016 مساعدة صندوق النقد الدولي لتحقيق الاستقرار في مواردها المالية.<sup>6</sup> وبعد أربع سنوات مضطربة في أعقاب ثورة 2011، كانت البلاد قد استنفدت تقريباً احتياطياتها الأجنبية. وكانت تعاني من عجز ضخم في الخارج وفي الميزانية وكان النمو منخفضاً والبطالة مرتفعة. تم التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر 2016 والذي تضمن انخفاضاً حاداً في قيمة الجنيه المصري.<sup>7</sup> وتلا ذلك إجراءات تقشفية قاسية بما في ذلك خفض الدعم وتقليص الإنفاق الاجتماعي. وفي مقابل امتثالها، حصلت مصر على قرض بقيمة 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي كجزء من حزمة تمويل خارجي سهلت لمصر أيضاً اقتراض 9 مليارات دولار إضافية من الأسواق الدولية.

واعتبر صندوق النقد الدولي الصفقة التي مدتها ثلاث سنوات ناجحة<sup>8</sup> وأظهر الاقتصاد المصري علامات انتعاش قوية وارتفعت معدلات النمو والتوظيف وتمت السيطرة على التضخم. لا شك أن التعافي الاقتصادي جاء بتكلفة اجتماعية عالية مع زيادة معدلات الفقر الوطنية الرسمية<sup>9</sup> بنسبة 5% في أربع سنوات (2019-2015).<sup>9</sup> ولكن كان ذلك مبرراً كجزء من الدواء المرير الذي كان على مصر أن تتناوله: الثمن الضروري الذي يجب دفعه مقابل النمو والاستقرار على المدى الطويل.

ومع ذلك، مباشرة بعد انتهاء اتفاق صندوق النقد الدولي رسمياً في أواخر عام 2019، واجهت مصر المزيد من المشاكل مما كشف الطبيعة غير المستدامة لانتعاشها. وفي مارس/آذار ومايو/أيار 2020 تلقت مصر دعماً إضافياً بقيمة 7.9 مليار دولار من صندوق النقد الدولي.<sup>10,11</sup>

وأصبح من الواضح بحلول ذلك الوقت أن انتعاش مصر الذي احتفل به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كثيراً كان مدفوعاً إلى حد كبير بزيادة مذهلة في الاقتراض الخارجي<sup>12</sup> من 30.4 في المائة في عام 2018 إلى 35.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. وفي الفترة ذاتها قفزت خدمة الدين الخارجي إلى الإيرادات الجارية من 15.3 في المائة إلى 23.1 في المائة. وبالقيمة المطلقة، تضاعف رصيد الدين الخارجي لمصر تقريباً من 79 مليار دولار في عام 2017 إلى 156 مليار دولار في عام 2022.<sup>12</sup> ومن ناحية أخرى تضاعفت خدمة ديونها الخارجية أربع مرات تقريباً خلال نفس الفترة، من 7.3 مليار دولار إلى 26.3 مليار دولار.

لقد أتاح تعافي صندوق النقد الدولي القائم على الديون بعد عام 2016 لمصر إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية. وقد خلقت السمات المحددة لصفقة صندوق النقد الدولي الظروف المثالية لجذب الديون القصيرة الأجل وأدى الانخفاض الحاد في قيمة العملة في عام 2016 إلى ارتفاع معدلات التضخم المحلي.

وقد قوبل ذلك بدوره بارتفاع أسعار الفائدة المحلية، مما جعل أسعار الفائدة في مصر الأعلى في العالم بين عامي 2017 و2021.<sup>13</sup> وزادت نسبة الديون

شهد العقد الماضي دوراً متزايداً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تمويل التغيير السياسي والمؤسسي والتأثير عليه في عدد متزايد من البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل في الجنوب العالمي. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زاد صندوق النقد الدولي بشكل كبير من مشاركته في مصر وتونس والمغرب والأردن والسودان. وكانت هذه إشارة لا لبس فيها إلى الاضطرابات المالية وتدهور ظروف الاقتصاد الكلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 والثورات العربية في عامي 2011 و2019. زودت هذه الأزمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالسياق لتشكيل الاقتصادات الإقليمية من خلال الإقراض المشروط والمشورة السياسية النيو ليبرالية بشكل عام.

يناقش هذا المقال تعامل صندوق النقد الدولي مع مصر كمثال مؤثر على الاتجاهات الأوسع المذكورة أعلاه. وفي حين كان المقصود من المشاركة الأولية لصندوق النقد الدولي في مصر المساعدة في إصلاح اقتصادها واستعادة الاستقرار المالي، إلا أنه بعد ست سنوات فقط تكافح البلاد لتوليد ما يكفي من الدولارات لخدمة ديونها الخارجية الضخمة.

ومن عجيب المفارقات أن صندوق النقد الدولي أصبح أكبر دائن لمصر حيث يستحق الحصة الأكبر من خدمة الديون الخارجية في هذه السنة المالية (2024-2023). وفي المقابل، تُعد مصر ثاني أكبر مدينة للصندوق بعد الأرجنتين، حيث تدين لصندوق النقد الدولي بمبلغ 18 مليار دولار<sup>1</sup>. ومن ثم، لم يقتصر الأمر على أن صندوق النقد الدولي لم يساهم في حل مشكلة مصر الاقتصادية، بل أصبح أيضاً جزءاً من مشكلة ديون البلاد.

وعلى الرغم من المشاركة النشطة لصندوق النقد الدولي في إدارة الاقتصاد الكلي للبلاد منذ عام 2016، يبدو أن مصر عادت إلى المربع الأول وتحتاج البلاد إلى خطة إنقاذ أخرى من صندوق النقد الدولي والتضخم أخذ في الارتفاع وانخفض الجنيه المصري بنسبة 50 في المائة مقابل الدولار الأميركي على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية. وصل التضخم في الغذاء إلى مستوى تاريخي<sup>2</sup> ومع أن ما يقرب من نصف سكان مصر يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، فإن الجزء الأكبر من دخلهم ينفق على الغذاء<sup>3</sup> ولذلك كان لارتفاع أسعار المواد الغذائية تأثير شديد عليهم.

وفي مواجهة فجوة تمويلية ضخمة تبلغ 17 مليار دولار في 2023/2024<sup>4</sup>، تسعى الحكومة المصرية بشدة إلى جذب رأس المال الأجنبي في شكل ائتمان واستثمارات. سيتم استخدام جزء كبير من تدفقات رأس المال المطلوبة لخدمة التزامات الديون الخارجية الحالية لمصر، والتي تقدر بنحو 22.9 مليار دولار في عام 2023 (يشكل سداد أصل الدين 73% من المبلغ).<sup>5</sup> وستقوم مصر مع صندوق النقد الدولي وهو أكبر دائن للبلاد بجمع الأموال حرفياً بغض النظر عن التكلفة الاقتصادية أو السياسية التي ستدفعها لصندوق النقد الدولي مما يؤدي إلى فشلها في الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

شكل ائتمانات جديدة أو من خلال المبيعات الواسعة النطاق للأصول المملوكة للدولة للمستثمرين الأجانب وتحديدًا الخليجين.<sup>18</sup>

إن الحاجة إلى إصلاح كيفية تعامل صندوق النقد الدولي مع دول مثل مصر واضحة. ولم تؤد المشاركة الموسعة لمؤسسات بریتون وودز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا إلى تفاقم المشاكل الطويلة الأمد المتمثلة في عدم الاستقرار المالي، وعدم المساواة الاجتماعية والتدهور البيئي وارتفاع الفقر. تحسبًا للاجتماعات السنوية القادمة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في المغرب هناك حاجة ماسة إلى آلية لإعادة جدولة قروض صندوق النقد الدولي - أو شطبها في بعض الحالات - من قبل البلدان المدينة. وهذا ما يطالب به بالفعل عدد من منظمات المجتمع المدني العالمية التي تستشهد بالحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية كأساس للحكم على التدخلات المستقبلية للمؤسسات المالية الدولية وتوجيهها.<sup>19</sup> وعلى نحو مماثل تصاعدت المطالبات بإلغاء الرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي وهي تكاليف إضافية يفرضها الصندوق على المدينين الذين يواجهون بالفعل مشاكل في السداد.<sup>20</sup> ومن المقدر أن تؤدي الرسوم الإضافية التي فرضها صندوق النقد الدولي " إلى زيادة تكاليف اقتراض صندوق النقد الدولي في المتوسط بنسبة 64.1 في المائة"<sup>21</sup> وهو ما يشكل معاقبة للاقتصادات نفسها التي يدعي الصندوق أنه يساعدها. وفي مصر وهي إحدى دول المنطقة المتأثرة بالرسوم الإضافية - إلى جانب الأردن<sup>22</sup> وتونس<sup>23</sup> - يبلغ إجمالي التكاليف المتوقعة للرسوم الإضافية لصندوق النقد الدولي بين عامي 2021 و2030 و1504 ملايين دولار.<sup>24</sup>

ولكن هذه مجرد خطوات أولى في سياق طويل لجعل الصندوق والبنك فييان بالتزامتهما الدولية السياسية والاقتصادية في مجال حقوق الإنسان ومتطلبات التنمية في الجنوب العالمي.

القصيرة الأجل إلى صافي الاحتياطيات الدولية بشكل مطرد من 24.3 في المائة في عام 2017 إلى 28.9 في المائة في عام 2021 و31.4 في المائة في عام 2022 على التوالي.

لقد نجح هذا الأمر بشكل جيد طالما كانت أسعار الفائدة على الدولار منخفضة. ومع ذلك، مع قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة، جنبًا إلى جنب مع تأثير الحرب في أوكرانيا، شهدت مصر تدفقًا وحشيًا للخارج وصل إلى 20 مليار دولار بين فبراير ومارس 2022.<sup>14</sup>

لقد تم عزل مصر فعليًا عن الأسواق المالية الدولية اعتبارًا من الربع الأول من عام 2022 وقد خلق هذا مشاكل كبيرة للبلاد للاقتراض بالدولار اللازم لتسديد ديونها الخارجية المتزايدة.

## إن رصيد ديون مصر متعدد الأطراف على نحو متزايد:

تمتلك المؤسسات المتعددة الأطراف حاليًا ثلث رصيد الديون الخارجية لمصر، وتبلغ حصة صندوق النقد الدولي 42% من إجمالي ديونها المتعددة الأطراف. وفي عام 2022 كانت أرقام خدمة الدين تتكون في الغالب من مدفوعات أصل الدين (82.6 في المائة من الخدمة مقابل 17 في المائة من مدفوعات الفائدة).<sup>15</sup> وكما ذكرنا سابقًا فإن جزءًا كبيرًا من هذا المبلغ يرجع إلى صندوق النقد الدولي وغيره من المقرضين المتعددي الأطراف الذين قدموا مؤخرًا ائتمانيًا متوسط الأجل لمصر. وهذه مشكلة خطيرة لأنه على النقيض من الديون الثنائية أو السندات لا يمكن إعادة جدولة قروض صندوق النقد الدولي أو إعادة التفاوض بشأنها ناهيك عن الإعفاء منها.

ونظرًا لهذه الظروف المتدهورة اضطرت مصر إلى استئناف مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي سعيًا للحصول على قرض آخر. وأصبح اتفاق صندوق النقد الدولي الجديد الذي تم التوصل إليه في يناير/كانون الثاني 2023<sup>16</sup> شرطًا مسبقًا لتأمين تدفقات رأس المال من دول مجلس التعاون الخليجي<sup>17</sup> إما في

12 Central Bank of Egypt, *External debt database*, accessed 12 September 2023.

13 Mirette Magdy, "Egypt Keeps the World's Highest Real Interest Rate", *Bloomberg*, 28 April 2021.

14 *Alarabiya*, \$20 billion in hot money has left Egypt since the beginning of the year, 15 May 2022.

15 Central Bank of Egypt, *External Position of Egyptian Economy, 2022-2023*, accessed 12 September 2023.

16 International Monetary Fund, *Arab Republic of Egypt: Request for Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility-Press Release; and Staff Report*, 10 January 2023.

17 Human Rights Watch, *Egypt: IMF Bailout Highlights Risks of Austerity, Corruption*, 31 January 2023.

18 Doaa A.Moneim, "Egypt to bridge financing gap by selling state-owned assets: IMF", *Ahram Online*, 15 January 2023.

19 Oxfam, *Adding fuel to the fire: How IMF demands for austerity will drive up inequality worldwide*, 2021.

20 Bretton Woods Project, *What are IMF surcharges?*, April 2022.

21 Daniel Munevar, *A guide to IMF surcharges*, Eurodad, 2021.

22 Eurodad, *IMF surcharges - Jordan*, accessed 12 September 2023.

23 *Ibid.*, *IMF surcharges - Tunisia*, accessed 12 September 2023.

24 *Ibid.*, *IMF surcharges - Egypt*, accessed 12 September 2023.

1 International Monetary Fund, *Total IMF Credit Outstanding Movement From September 01, 2023 to September 11, 2023*, accessed 12 September 2023.

2 *Trade Economics*, *Egypt Food Inflation*, accessed 12 September 2023.

3 Infoplease, *Population Living Below \$2 a Day, Developing Countries*, 9 September 2022, accessed 12 September 2023.

4 Nada El Sawy, "IMF will help Egypt close \$17bn financing gap over next four years", *The National News*, 10 January 2023.

5 Central Bank of Egypt, *External Position of Egyptian Economy, 2022-2023*, accessed 12 September 2023.

6 International Monetary Fund, *A Chance for Change: IMF Agreement to Help Bring Egypt's Economy to Its Full Potential*, 11 November 2016.

7 International Monetary Fund, *IMF Executive Board Approves US\$12 billion Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility for Egypt*, 11 November 2016.

8 International Monetary Fund, *Egypt: A Path Forward for Economic Prosperity*, 24 July 2019.

9 Al-Masry Al-Youm, "Egypt's poverty rate rises to 5% in 2019: World Bank official", *Egypt Independent*, 3 November 2019.

10 International Monetary Fund, *IMF Executive Board Approves US\$2.772 Billion in Emergency Support to Egypt to Address the COVID-19 Pandemic*, 11 May 2020.

11 International Monetary Fund, *IMF Executive Board Approves 12-month US\$5.2 Billion Stand-By Arrangement for Egypt*, 26 June 2022.

## تحتاج الكلاب القديمة إلى إصلاح بنيوي حقيقي وليس إلى حيل جديدة

بقلم دين بهيبي وكولين بيسان

## ما تحتاج الاجتماعات السنوية إلى معالجته:

لكي تكون الاجتماعات السنوية ناجحة حقاً أو حتى ذات صلة ينبغي أن تذهب إلى ما هو أبعد من الإصلاح التدريجي للعملية والحوكمة ويجب بدلاً من ذلك أن تفكر في الطرق التي اعتمدها مؤسسات بريتون وودز لتحفيز الاعتماد الهيكلية لجنوب العالم على الشمال العالمي وإدامته. وإلى جانب نمو الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات ينبغي على الاجتماعات مراجعة أداء هذه المؤسسات فيما يتعلق بتعزيز العدالة والمنفعة المشتركة والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والصدمات وتعزيز العمل اللائق. يعد التقييم الهادف للاستثمارات مقارنة بالنتائج التنموية الفعلية بما في ذلك الضرر الذي يلحق بالمجتمعات أمراً ضرورياً في هذه العملية وبالتالي يجب أن يتم تركيزه في جميع الجهود الموجهة لتعزيز مكانة مؤسسات بريتون وودز في الاقتصاد العالمي بما في ذلك عملية خارطة طريق التطور المستمرة للبنك الدولي<sup>5</sup>.

لقد خلقت مؤسسات بريتون وودز دوامات من الديون من خلال تقديم القروض التي تمول نموذجاً اقتصادياً استراتيجياً في حين تعمل على تقويض الموارد والسيادة المالية للدول النامية.<sup>6</sup> وبدلاً من توجيه الاستثمارات نحو توفير الغذاء والطاقة محلياً للأفارقة الذين يحتاجون إليها وتشجيع السياسات والتخطيط الصناعي الذي يدفع البلدان الأفريقية إلى أعلى سلاسل القيمة الاقتصادية فإن العديد من سياسات وقروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أبقّت أفريقيا مسجونة داخل نموذج اقتصادي متقلب يعتمد على السلع الاستخراجية. قمنا من خلال التركيز على محاولة دفع النمو من خلال تصدير المحاصيل النقدية وموارد الطاقة بتوجيه أنظمتنا الإنتاجية نحو خدمة احتياجات الآخرين: فنحن نقوم ببيع المحاصيل النقدية لاستيراد احتياجاتنا الغذائية الأساسية ونبيع أيضاً موارد الوقود الأحفوري الأساسية لاستيراد الوقود المكرر بدلاً من بناء قدراتنا المحلية في مجال الطاقة المتجددة.

لقد أدت عملية إعادة هيكلة أنظمتنا الإنتاجية إلى تحويلنا إلى مستوردين صافين في ظل عجز تجاري هيكلي يفرض بدوره ضغوطاً هبوطية ثابتة على عملتنا الأفريقية. وقد أدى هذا إلى تعقيد عملية سداد الديون الأجنبية التي نتحملها لاستيراد كل موارد الغذاء والطاقة التي نحتاجها. وهكذا استمرت دورة المديونية وتعمقت عاماً بعد عام حيث يذهب المزيد من أموالنا لخدمة هذه الديون.

ويتمتع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالقدرة على المساعدة في كسر هذه الحلقة وإعادة تركيز استثماراتها لمعالجة جذور التبعية الهيكلية.

تحتاج أفريقيا إلى التحرر من الاعتماد البنيوي على الشمال العالمي - فنحن بحاجة إلى السيادة في مجال الطاقة المتجددة والإنتاج الغذائي المحلي، وسياسة صناعية موحدة تعطي الأولوية للأفارقة وليس الصادرات. لقد أمضى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عقوداً من الزمن في تقويض التنمية الأفريقية وتعميق التبعية البنيوية بدلاً من دعم السيادة المحلية وخلق دوامات من الديون التي لا تزال تعيق أفريقيا.

وفي ظل سعيها إلى البقاء ذات أهمية في عالم متغير فإن الإصلاح التدريجي للحوكمة وإضافة "الأخضر" و"المستدام" إلى فلسفات التنمية القائمة ليس كافياً على الإطلاق. وإذا كانت المؤسسات التي ستبلغ الثمانين عاماً قريباً تأمل في احتلال مكانة ذات معنى في مستقبل أحدث قارات العالم فسوف تحتاج إلى إصلاح هيكلي حقيقي وفهم متجدد لشكل التنمية الحقيقية.<sup>1</sup>

تضم أفريقيا أكثر من مليار شخص عبر نسيج غني يضم 55 دولة وتتمتع أفريقيا باقتصادات متعددة الأوجه وموارد وفيرة وأنظمة بيئية معقدة والثقافات المنسوجة. ومع ذلك حتى بعد عقود من الاستقلال عن القمع الاستعماري لا تزال القارة تعاني من التبعية الهيكلية العميقة الجذور وفخاخ التنمية. تواجه أفريقيا مجاعات لا هوادة فيها وصراعات إقليمية مستمرة وأنظمة صحية فاشلة وتفشي البطالة وتزايد عدم المساواة وتفاهم المديونية.<sup>2</sup> وفي مواجهة هذه التحديات يجب على أفريقيا أيضاً أن تتوصل إلى كيفية توفير الطاقة لنحو 600 مليون نسمة في القارة الذين ما زالوا محرومين من الوصول إلى الطاقة<sup>3</sup> وكل ذلك في الوقت الذي تواجه فيه التهديد الوجودي المتمثل في أزمة المناخ والتي تعتبر أفريقيا الأقل مسؤولية عنها ولكنها الأكثر عرضة لآثارها.

وتتطلب مواجهة هذه التحديات تعبئة التمويل بشكل سريع وعلى نطاق لم تشهد أفريقيا بعد. ومع ذلك فإن مؤسستين مالتين رئيسيتين أي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عملتا تاريخياً على تعميق تبعيات أفريقيا ونقاط ضعفها ولم تبطلاها. إن اجتماعاتهم السنوية المقرر عقدها في مراكش في المغرب في الفترة الممتدة من 9 إلى 15 أكتوبر 2023 - وهي الأولى التي تعقد في القارة منذ عقود - توفر لنا فرصة طال انتظارها لوضع الأمور في نصابها الصحيح ومعالجة إرثها. وتتيح هذه الاجتماعات أيضاً الفرصة لمعالجة أوجه القصور التي شابت قمة باريس الأخيرة والتي فشلت في الاعتراف بالحاجة إلى إصلاح كامل لبنية الإدارة ونموذج التنمية للبنك والصندوق.<sup>4</sup>

تعني حالة الطوارئ المناخية المستمرة أنه من الضروري أن تتحول البلدان الأفريقية بشكل عاجل عن الاعتماد على توليد الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري والانتقال نحو مستقبل الطاقة المتجددة. أصبح التحول العادل إلى الطاقة المتجددة مهم أكثر من أي وقت مضى. ويتعين على أفريقيا أن تبعد فوراً عن المزيد من الاستثمارات في الوقود الأحفوري الذي يؤدي إلى تفاقم فقر الطاقة في القارة وأن تركز بدلاً من ذلك على بناء القدرة الإنتاجية المحلية في حلول الطاقة المتجددة التي يمكن أن تحقق إمدادات طاقة أنظف وأرخص وأكثر أماناً.

وبدلاً من دعم هذه الأنواع من التحولات إلى أنظمة الإنتاج والملكية والسيادة المحلية أمضت مؤسسات بريتون وودز عقوداً من الزمن في التركيز على فتح الأسواق الأفريقية أمام العالم وضمان بقائنا مسجونين باعتبارنا مستخرجي الموارد الأساسية الذين لا يحصلون إلا على القليل من الأرباح وأن نظل محصورين في قاع سلاسل القيمة ونصبح معتمدين بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاتنا الكاملة. وما لم تتمكن مؤسسات بريتون وودز من التركيز على دعم التنمية القائمة على القدرة الإنتاجية الحقيقية وسيادة الموارد بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والأهداف المناخية والحدود الطبيعية والكوكبية فسيستمر طرح أسئلة مهمة جدا حول دورها والغرض منها.

### ما يلزم لدعم التغيير الهيكلي الحقيقي:

وفي سياق العمل المناخي تؤكد فكرة الفخاخ الهيكلية على فكرة مفادها أن التحديات البيئية لا يمكن حلها دون إلغاء هذه التبعيات النظامية. إن مجرد التركيز على الحلول السطحية مثل أهداف خفض الانبعاثات دون معالجة الأنظمة الأساسية التي تديم الاقتصادات الكثيفة الكربون سوف يؤدي إلى نتائج محدودة.

إن أي مناقشة حول العمل المناخي والانتقال العادل وإصلاح البنية المالية العالمية التي لا تعالج هذه الهياكل التي أعاقتنا لعقود من الزمن ليست سوى إلهاء. ومن الضروري التحول من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى النماذج المستدامة بيئياً على نحو يضمن حقوق العمال والمجتمعات الضعيفة وسبل عيشهم. وبدلاً من ذلك ما تقع الفئات المهمشة في فخ أنظمة تعمل على إدامة عدم المساواة وينبغي على أي محاولة لتحقيق انتقال عادل أن تفكك هذه الفخاخ من خلال توفير فرص اقتصادية بديلة ودعم اجتماعي.

وتؤكد الدعوة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي بشكل أكبر على طبيعة هذه التحديات النظامية. فالأنظمة المالية القائمة بشبكتها المعقدة من المؤسسات واللوائح التنظيمية وديناميكيات السلطة يمكنها إما أن تسهل التقدم أو أن تعيقه. ومن المهم أن نلاحظ أن إنهاء استعمار البنية المالية العالمية هو عملية معقدة ومتعددة الأوجه تتطلب جهداً متواصلاً وإرادة سياسية وتعاوناً بين

وإذا فشلوا في إدراك هذه الفرصة فيظلون متواطئين في دورة تعميق المديونية والتبعية. وبدلاً من ذلك سعت مؤسسات بريتون وودز بنشاط إلى تقليص دور الدولة في العديد من البلدان. إن خطتهم الحالية للإصلاح التدريجي وخريطة طريق التطور التي وضعها البنك الدولي بعيدة كل البعد عن كسر التبعيات البنوية – وبدلاً من ذلك يظلون ملتزمين بأولوية القطاع الخاص مع التركيز على تجنب المخاطرة بالمزيد من الاستثمار الخاص وبالتالي إدامة سيطرة الباحثين عن الربح<sup>7</sup> على الأنظمة الإنتاجية في أفريقيا. وستستمر هذه الخطة في تقويض الفاعلية الأفريقية في مساراتنا التنموية. وفي الوقت نفسه، يستمر هذا الهوس المضلل بالتنمية التي يقودها القطاع الخاص في إضعاف شبكات الأمان الاجتماعي التي كان من شأنها أن تعزز المساواة الاقتصادية والوصول إلى الطاقة والتمكين بين الجنسين في جميع أنحاء القارة.

### وضع مؤسسات بريتون وودز في السياق:

لقد تحملت الدول الأفريقية الخسائر الفادحة الناجمة عن اللامبالاة العالمية تجاه أزمة المناخ ودفعت ثمناً باهظاً متمثل بخسائر في الأرواح وتحطم سبل العيش وتفاقم الفقر. لقد أصبحت الحاجة إلى نماذج جديدة للتنمية المستدامة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، الأمر الذي يستلزم إعادة معايرة طال انتظارها للبنية المالية العالمية نحو العدالة. لقد تغير الكثير منذ أربعينيات القرن العشرين عندما تم إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولكن هذه المؤسسات ظلت عالقة في الماضي بسبب فلسفات التنمية التي أصبحت قديمة وفشلت في الصمود أمام اختبار الزمن.

وفي عصر يتسم بعودة حق تقرير المصير وإعادة صياغة المعايير العالمية نحو الإنصاف والعدالة فإن الأساس المنطقي وراء إدامة السياسات التي بدأت خلال برامج التكيف الهيكلي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ابتداءً من الثمانينات يستحق التدقيق. ولدت هذه البرامج في وقت كانت فيه الدول الأفريقية ذات السيادة في مراحل ما بعد الاستقلال الناشئة، وكانت متشابكة جوهرياً مع الإرث الاستعماري<sup>8</sup>. وجاء فرضها في أعقاب طفرة في الإقراض من جانب المؤسسات المالية الغربية للدول المستقلة حديثاً والتي تكافح مع إرث عقود من استخراج الموارد من قبل مستعمراتها. وكانت هذه البرامج مصحوبة في كثير من الأحيان بشروط صارمة وشعور بالأبوية الإمبريالية الجديدة مما يعكس ديناميكية القوة المنحرفة حيث كان للشمال العالمي تأثير غير متناسب على السياسات الاقتصادية للجنوب العالمي. وقد أدى ذلك إلى وقوع أفريقيا في فخ دائرة حيث تجد الحكومات في أفريقيا نفسها مضطرة إلى دعم السلع الأساسية والحفاظ على أسعار الصرف بشكل مصطنع مع انخفاض قيمة العملات وارتفاع تكاليف الواردات وكل ذلك مع تراكم الديون الإضافية.

جميع أصحاب المصلحة. ويكمن الهدف في إنشاء إطار أكثر إنصافاً وعدالة يمكن البلدان الأفريقية من معالجة حالة الطوارئ المناخية بشكل فعال مع متابعة مسارات التنمية المستدامة الخاصة بها.

لمعالجة تراثها ومكانتها في المستقبل يتعين على مؤسسات بريتون وودز أن تفعل المزيد في اجتماعاتها السنوية القادمة بدلاً من إضفاء الطابع الديمقراطي على إدارتها الداخلية ومنح المزيد من السلطة لصانعي القرار في الجنوب العالمي. إن الدعم الهادف للإصلاح الهيكلي سيتطلب منها ما يلي: 1: مراجعة فلسفتها التنموية الأساسية نحو استبدال نموذجها القديم (الليبرالية الجديدة والنزعة الاستخراجية والنمو الدائم ونهج القطاع الخاص أولاً) بنماذج تنمية بديلة تركز على ازدهار الإنسان والاكتفاء وسيادة الموارد والازدهار الحقيقي. 2: المشاركة في المناقشات حول التعويضات وإلغاء الديون وإصلاح أنظمة التجارة الدولية وآليات النزاع بين المستثمرين والدول التي تحمي الشركات على حساب الناس في الجنوب العالمي ودعمها. 3: تعبئة مصادر جديدة للتمويل بما في ذلك الاستفادة من حقوق السحب الخاصة للاستثمارات في القطاعات الإنتاجية الرئيسية للسيادة الغذائية والطاقة المحلية المتجددة. 4: مراجعة السياسات لجميع المشاريع والاستثمارات لتشمل ضمانات للمجتمعات وحماية حقوق الإنسان وتمكين المرأة وحماية البيئة والالتزام بالحدود الكوكبية.

وأي شيء أقل من ذلك سيكون بمثابة نهج تدريجي يهدف إلى الحفاظ على السلطة وليس معالجتها.

مصدر الصورة: باور شيفت أفريقيا



الناشطون يطالبون باتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ خلال مظاهرة في نيروبي في كينيا قبل قمة المناخ الأفريقية في 4 سبتمبر 2023.

- 4 See Bretton Woods Observer, *Civil society calls for World Bank to reroute 'Evolution Roadmap' away from Cascade*, July 2023.
- 5 Ibid.
- 6 ActionAid USA and Bretton Woods Project, *IMF Surveillance and Climate Change Transition Risks: Reforming IMF policy advice to support a just energy transition*, 2021.
- 7 B. Muchhala and M.J. Romero, "The Grand Narrative of Private Finance: Over-Reliance on Attracting Investment is Undermining Change at World Bank", *Inter Press Service*, 6 July 2023.
- 8 Bretton Woods Observer, *Structural adjustment is dead, long live structural adjustment*, July 2019.

- 1 This article is based on arguments inspired by the report, Sokona et al., *Just Transition: A Climate, Development and Environment Vision for Africa*, Independent Expert Group on Just Transition and Development, 2023.
- 2 As noted in the UN Global Crisis Response Group's July report, African countries pay the highest interest on their debt globally, a marker of a highly unequal global financial system: "Countries in Africa borrow on average at rates that are four times higher than those of the United States and even eight times higher than those of Germany". See: UNCTAD, *A world of debt*, 2023.
- 3 According to the SDG7 tracking report for 2023, "In 2021, 567 million people in sub-Saharan Africa did not have access to electricity, accounting for more than 80% of the global population without access. The access deficit in the region stayed almost the same as in 2010." See: IEA, *Basic energy access lags amid renewable opportunities, new report shows*, 6 June 2023.

## المؤلفون

### عمرو عدلي

الجامعة الأمريكية بالقاهرة

عمرو عدلي هو أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة والباحث الرئيسي في مشروع للممارسات من النيولبرالية: أصوات من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عمل كباحث في برنامج اتجاهات الشرق الأوسط في معهد الجامعة الأوروبية وباحث غير مقيم في مركز كارنيغي للشرق الأوسط حيث تركت أبحاثه على الاقتصاد السياسي ودراسات التنمية وعلم الاجتماع الاقتصادي في الشرق الأوسط، مع التركيز على مصر. عدلي هو مؤلف كتاب الرأسمالية المشقوقة: الأصول الاجتماعية لفشل صناعة السوق في مصر *The social origins of failed market-making in Egypt* (مطبعة جامعة ستانفورد، 2020) وإصلاح الدولة والتنمية في الشرق الأوسط: حالتا تركيا ومصر (روتليدج، 2012).



### دونغو سامبا سيلا

شركاء اقتصاديات التنمية الدولية

دونغو سامبا سيلا (دكتوراه) هو خبير اقتصادي في مجال التنمية من السنغال وهو يعمل حاليًا لدى شركاء اقتصاديات التنمية الدولية كمدير للأبحاث والسياسات لأفريقيا (داكار). قام بتأليف: فضيحة التجارة العادلة: تسويق الفقر لصالح الأغنياء *Marketing Poverty To Benefit The Rich* (مطبعة بلوتو ومطبعة جامعة أوهايو 2014) وشارك في تأليف العملة الاستعمارية الأخيرة لأفريقيا *Africas Lost Colonial Currency* بالإضافة إلى قصة فرنك سي أف أي *The CFA Franc Story* (مطبعة بلوتو 2021). وهو محرر مشارك لمجلة السيادة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا في القرن الحادي والعشرين (مطبعة بلوتو 2021). وهو محرر كتاب الإمبريالية والاقتصاد السياسي لديون الجنوب العالمي (إميرالد 2023).



### ليونيدا اودونجو

حكي نويري أفريقيا

ليونيدا اودونجو ناشطة في مجال العدالة الاجتماعية ومنظمة مجتمعية من كينيا. وهي تنظم العمل المجتمعي من خلال مبادرة تسمى للأحقي نويري أفريقيا والتي تركز على التقاطع بين العدالة الغذائية والعدالة المناخية والعدالة بين الجنسين ومشاركة الشباب من خلال لأحقي نويري أفريقيا. تعمل ليونيدا على تضخيم تجارب المجتمع من خلال الحوارات المجتمعية والمقابلات وكتابة المقالات. وهي عضو في آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية للعلاقات مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالأمن الغذائي العالمي وصانعة تغيير مميزة في World Pulse.



### ليلي أولحاج

CNCD-11.11.11

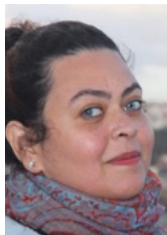
ليلي أولحاج هي خبيرة في موضوعات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأستاذة سابقة في الجامعة الأيبيرية الأمريكية في المكسيك حيث نشرت على نطاق واسع حول قضايا الإدماج والتنمية والنوع الاجتماعي والعدالة الاقتصادية. تشرف في منظمة CNCD-11.11.11 على الأبحاث المتعلقة بالضرائب بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات والمعاملات المالية وإصلاح المؤسسات المالية الدولية بالإضافة إلى التنسيق المشترك لشبكة العدالة الضريبية.



### شيرين طلعت

حركة MenaFem للتنمية الاقتصادية والعدالة البيئية

تعمل شيرين طلعت مع المجتمعات المحلية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ 17 عامًا كمخرجة أفلام وناشطة في الحملات حيث تراقب سياسات المؤسسات المالية الدولية وتخضعها للمساءلة فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية والمناخية والجنسانية. شاركت في تأسيس التحالف الإقليمي للمراقبة العربية وإدارته في عام 2018 وحملة # EndAusterity في عام 2020 وفي عام 2023 أسست حركة MenaFem للتنمية الاقتصادية والعدالة البيئية.



### بيكوموزي دين بهيي

جامعة ويتواترسراند، جنوب أفريقيا

بيكوموزي دين بهيي هو مرشح لدرجة الدكتوراه في جامعة ويتواترسراند بجنوب أفريقيا وباحث مانديلا رودس لعام 2018 ويتمتع بخبرة سنوات عديدة في بناء استراتيجيات الحملات وتنفيذها في جميع أنحاء أفريقيا. يشغل حاليًا منصب قائد الحملات في باور شفت أفريقيا ومنظم مشارك لحركة Dont Gas Africa.



### كولين بيسانس

باور شفتأفريقيا

كولين بيسانس هو خبير اقتصادي في مجال التنمية من جنوب أفريقيا يعمل على التقاطع بين نماذج التنمية البديلة وعلوم المناخ وأنظمة الطاقة. وهو مدير برنامج تحول الطاقة الأفريقي في باور شفت أفريقيا وعضو في فريق الخبراء المستقلين المعني بالتحول العادل والتنمية وباحث في المعهد العالمي للازدهار المستدام.



